مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤١٨**

الأربعاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيد موريتي
	البوسنة والهرسك	السيد كولاكوفيتش
	تركيا	السيد دينج
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد بون
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد بوينتي
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩١٥ (٢٠٠٩) (S/2010/563)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩ (٢٠٠٩) (S/2010/563)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوة لجنة الخبراء الماليين في العراق إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة السيد عبد الباسط تركي سعيد إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد عبد الباسط تركي سعيد (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق أيضا على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يون يامازاكي، المراقب المالي للأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد يامازاكي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/563، التي تتضمن تقرير الأمين العام الثالث المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، والوثيقة S/2010/567، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة وضميمة الرسالة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد يون يامازاكي والسيد عبد الباسط تركي سعيد.

أعطي الكلمة الآن للسيد يامازاكي.

السيد يامازاكي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع المجلس على التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق وعلى المسائل القانونية والخيارات التي سيجري النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف، وعلى تقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف للصندوق، وفقا لما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2010/563) المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩).

بخصوص أنشطة صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، عقد المجلس اجتماعه الثالث لعام ٢٠١٠ في عمان، بالأردن، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/أكتوبر، لمواصلة دوره الرقابي على استخدام موارد الصندوق. وكان ذلك اجتماعه التاسع والعشرين منذ تأسيسه في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقدمت شركة مراجعة الحسابات الخارجية، KPMG، إحاطة إعلامية لمجلس المشورة حول تقارير المراجعة النهائية لعام ٢٠٠٩.

وبصورة منفصلة، قدمت مؤسسة المراجعة الخارجية للحسابات المعينة حديثاً لعام ٢٠١٠، PricewaterhouseCoopers، إحاطة إعلامية لمجلس المشورة حول نتائج عملها خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبطلب من مجلس المشورة، جرى توسيع نطاق عمل مراجعة الحسابات المؤقتة لعام ٢٠١٠ ليشمل استعراض تركيب نظام قياس كميات النفط. وألاحظ من تقرير الحكومة العراقية أن ٥١ في المائة تقريباً من إجمالي عدادات النفط المستهدفة بحسب خطة وزارة النفط قد تم تركيبها حتى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، حددت شركة PricewaterhouseCoopers المزيد من الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج وزارة النفط تنفيذاً كاملاً بنهاية عام ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، أوصت الشركة بتعيين طرف تتوفر فيه الأهلية التقنية ليدقق في اكتمال خطة التنفيذ وفعاليتها وكفاءتها بعد تنفيذها بالكامل، على أساس أفضل الممارسات في الصناعة النفطية. وأشعر بالقلق من ملاحظة أن تنفيذ الخطة متأخر بالفعل عن الجدول الزمني، وأحث الحكومة العراقية على بذل كل جهد ممكن من أجل تنفيذ خطة قياس كميات النفط في الموعد المحدد، وأن تنفذ الخطوات الإضافية التي أوصت بها شركة PricewaterhouseCoopers.

ودُعِي مكتب المفتش العام الخاص لإعمار العراق التابع للولايات المتحدة إلى اجتماع عمان، وقدم ممثلون لذلك المكتب إحاطة إعلامية لمجلس المشورة بشأن تقريرهم الأخير ذي الصلة بصندوق التنمية. وخلص تقرير مراجعة الحسابات الصادر في شهر تموز/يوليه ٢٠١٠ عن المفتش العام الخاص بشأن تفسير وزارة الدفاع الأمريكية لكيفية صرف أموال صندوق تنمية العراق إلى أن ثمة جوانب ضعف في ضوابط الوزارة المالية والإدارية فيما يتعلق بالأموال التي تتلقاها لأنشطة الإعمار في العراق. وألاحظ أن النتائج التي توصل إليها المفتش العام الخاص تطابقت مع تلك التي أثارها مجلس المشورة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. ووافق مجلس المشورة على الحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذ توصيات المفتش العام الخاص.

وفي اجتماع عمان، أحاط ممثل الحكومة العراقية مجلس المشورة علما بالتقدم المحرز في إنجاز خطة العمل الرامية إلى كفالة الانتقال الجيد التوقيت والفعال إلى آلية ما بعد صندوق التنمية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن الحكومة العراقية اقترحت، في تقريرها الفصلي الثالث، تمديد حصانة صندوق تنمية العراق لعام إضافي. وفي تقرير ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدم الأمين العام تفاصيل حول المسائل القانونية المرتبطة بامتيازات وحصانات صندوق تنمية العراق. وعلى ضوء هذا، فإن تقييم اقتراح الحكومة العراقية وتداعياته يعود إلى المجلس.

وبخصوص حساب الضمان المتعلق بالعراق، فحالما يتم إنجاز جميع الأنشطة المعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ومع مراعاة المسائل الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٥)، ينبغي أن تُحول جميع الأموال المتبقية الأخرى من حساب الضمان المتعلق بالعراق إلى الصندوق.

وأود أن أذكِّر بأن الحكومة العراقية، ممثلة في رئيس لجنة الخبراء الماليين، أعربت، في إحاطتها الإعلامية الثانية لمجلس الأمن (انظر S/PV.6356)، عن استعدادها لسداد ٢٦ خطاب ضمان معلَّق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وبصورة منفصلة، في ٨ أيلول/سبتمبر، تلقت الأمانة

العامة تأكيداً بأن الحكومة العراقية ترغب في سداد ستة خطابات ضمان إضافية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ما يرفع إجمالي خطابات الضمان الواجب سدادها ٣٢ خطاباً.

وحتى لحظة تقديم هذه الإحاطة الإعلامية، تلقت الأمانة العامة التأكيدات المطلوبة بشأن وثائق الوصول الخاصة بمعظم خطابات الضمان البالغ عددها ٣٢ خطاباً التي قررت الحكومة العراقية تسديدها. وفي حالة عدم تلقي الأمانة العامة التأكيد المطلوب بشأن وثائق الوصول الخاصة بخطابات الضمان المتبقية فيما عدا الخطابات الـ ٣٢ التي ذكرتها، فإن مجلس الأمن أمامه خيار إلغاء خطابات الضمان المتبقية التي تنطوي على مطالبات معلّقة بشأن التوريد، رهنا بتقديم الحكومة العراقية ضماناً شاملاً لجميع أنشطة المنظمة وممثليها والعاملين فيها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء منذ بدايته.

بذلك، أكون قد انتهيت من إحاطتي الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥. ويسعدني الرد على أي أسئلة يطرحها أعضاء المجلس بخصوص التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يامازاكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الباسط.

السيد سعيد (العراق): شكرا، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن. وعملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) واستنادا إلى اتفاق أعضاء مجلس الأمن، قدمت حكومة العراق تقريرها الفصلي الثالث والأخير (انظر S/2010/57، المرفق، الضميمة) والذي تضمن إنجاز الإجراءات التالية تنفيذا لمتطلبات قرار مجلس الأمن المذكور.

أولا في مجال متطلبات الخلف لصندوق تنمية العراق، استمر البنك المركزي العراقي في اتصالاته مع مجلس الاحتياطي الاتحادي بصدد فتح الحسابات الخاصة بودائع البنك المركزي وإيداع العوائد النفطية وفقا للرسائل المتبادلة بينهما مع التأكيد على فتح حساب فرعي مستقل لدى نفس المصرف يتم تغذيته مباشرة بتحويل ٥ في المائة من إيرادات مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي – أو أي نسبة يتم الاتفاق عليها لاحقا – لأغراض التعويضات المنصوص عليها بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وبالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة العراق بصدد الحصول على حماية للأموال العراقية واتصالاتها مع البنوك والمؤسسات الدولية إلا أنها لم تحصل على الضمانات اللازمة لتوفير الحماية لأموال العراق ومستوى الحصانة التي يوفرها قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبسبب الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وتأخر تشكيل الحكومة لغاية تاريخه، تتمنى لجنة الخبراء الماليين على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة من قبل حكومة العراق لتنفيذ متطلبات خطة ترتيبات الخلف بهدف دراسة طلبها لتمديد الحصانة لصندوق تنمية العراق لمدة سنة واحدة لتمكينها من مواجهة جميع المسائل المعلقة.

واستمرت حكومة العراق في اتصالاتها مع الدول الدائنة خارج نادي باريس، وبشكل خاص باكستان وبولندا وتركيا والبرازيل، وطلبت حكومة العراق مساعدة الدول الشقيقة والصديقة للتعجيل بتسوية تلك الديون بما في ذلك ديون دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء شروط اتفاقية نادي باريس لتسوية ديون العراق. كما ولا يزال عرض حكومة العراق ساريا لشراء نقدي للديون التجارية بنسبة ١٠,٢٥ في المائة من قيمة إجمالي الدين. ولا تزال شركة إرنست ويونغ، الوكيل المحاسبي والتدقيقي لوزارة المالية، مستمرة في متابعة هذا الملف.

إن ما يعوق الانتهاء من حل مشكلة الدين هي مشكلة المطالبات غير المسجلة وغير المعروفة، لذا نتمنى على مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية أن يشير قرار مجلس الأمن القادم إلى تحديد موعد نهائي لإعلان مطالبات الدائنين التجاريين لحكومة العراق قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، مؤيدين بذلك روح ما جاء في تقرير حكومة العراق الفصلي الثالث. ومثل هذا التوجه سينسجم كثيرا مع جاء في القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) وبما يضمن العمل بموجب آليات غير استثنائية في إدارة أموال العراق من قبل حكومته، خاصة وأن مثل هذه المنهجية قد اعتمدها مجلس الأمن في قبول طلبات التعويض بعد حرب الخليج في عام ١٩٩٠.

فيما يتعلق بالمطالبات الموروثة عن النظام السابق، قامت حكومة العراق وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على اتفاقية لإنشاء صندوق تعويضات لمطالبات المواطنين الأمريكيين، وقد صادق عليها مجلس الوزراء وتمت إحالتها إلى مجلس النواب لغرض المصادقة عليها.

جرت تسوية الاعتمادات الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء التي توفرت بشأن الوثائق المطلوبة بين مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة والبنك المركزي العراقي على أن يتم توجيه مصرف بي. إن. بي باريبا (BNB Paribas) بدفع مبالغ تلك الاعتمادات. وفي هذا الصدد، فإن لجنة الخبراء الماليين تتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام الفصلي الثاني من أنه

> ”وفي حالة عدم تلقي الأمانة العامة للتأكيدات المطلوبة لوصول خطابات الضمان المتبقية، فإن مجلس الأمن قد يرغب في النظر في إلغاء خطابات الضمان المتبقية تلك والتي تنطوي على مطالبات معلّقة بشأن التوريد“ (S/2010/359، الفقرة ١٨)

وبما يؤمن غلق البرنامج بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وتحويل جميع المبالغ المتبقية إلى صندوق تنمية العراق.

وبشأن تقوية الرقابة المالية والإدارية على صندوق تنمية العراق، قامت حكومة العراق باتخاذ الخطوات التالية.

تعمل وزارات الدولة حاليا بموجب قوانين وهياكل تنظيمية نافذة والبعض منها جرى تحديثها لغرض مواكبة التغيرات الحاصلة في طبيعة عملها، وهي حاليا في مراحل عرض مختلفة إما على مجلس الوزراء أو مجلس شورى الدولة أو على مجلس النواب ومن المؤمل تشريعها عند انعقاد مجلس النواب وتشكيل الحكومة.

كما أعدت وزارة المالية دليلا للوصف الوظيفي نافذ المفعول وقامت بعض الوزارات بتحديث الوصف الوظيفي بناء على توصية لجنة الخبراء الماليين وفقا لملاحظات المدقق الخارجي الدولي وبما ينسجم مع التغيرات الحاصلة في أنشطتها.

كما قامت اللجنة المكلفة باختيار رئيس وأعضاء إدارة مجلس الخدمة الاتحادي بمقابلة وترشيح ٢٩ مرشحا لهذا المنصب لحد الآن.

قدمت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، كما أشار زميلي سابقا في هذه الجلسة، تقريرها الخاص بتقييم نظام القياس والمعايرة للنفط إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه في عمان يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتشير البيانات المقدمة، كما جرت مناقشتها في المجلس، إلى تقدم في نصب منظومات القياس ومعايرتها في موانئ التصدير عموما في حين كان الأثر السلبي في شبكة التوزيع الداخلي. وما زالت وزارة النفط ولجنة الخبراء الماليين تتابعان بشكل دوري تنفيذ الخطة المقررة شهريا ومن المؤمل إنجاز تنفيذ النظام وفقا لما هو مخطط في نهاية عام ٢٠١١ باستثناء شركة نفط ميسان، حديثة التأسيس، حيث ستستكمل منظومتها في

نهاية عام ٢٠١٢ مع إحاطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشكل مستمر بمستوى الإنجاز.

وبشأن موضوع أموال العراق في الخارج، سعت وزارة المالية إلى تأمين قاعدة بيانات لهذه الأموال كما أشارت في رسالتها المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى لجنة الخبراء الماليين والمتضمنة رصد ما مجموعه ٨٣ مليون يورو و ١١٨ مليون دولار و ٢٨٠ ٠٠٠ جنيه استرليني و ٦٦٤ ٠٠٠ ين ياباني و ١٨٠ مليون فرنك سويسري و ٢٣٨ مليون دينار أردني، إضافة إلى ما قد سبق ذكره في تقرير حكومة العراق الفصلي الثاني، وهي بصدد استكمال هذه القاعدة وتفعيل المطالبات بشأن تحويلها إلى صندوق تنمية العراق انسجاما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما أنجزت الأجهزة الرقابية الحساب الختامي لدولة العراق لعام ٢٠٠٨ وأحيل إلى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس النواب. ويقوم ديوان الرقابة المالية الآن بتدقيق حسابات عام ٢٠٠٩ بانتظار استلام البيانات المالية بشكلها النهائي لإصدار هذا الحساب.

وتتم بشكل مستمر الاتصالات والاجتماعات بين لجنة الخبراء الماليين وهيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في الوزارات والدوائر لتصفية العديد من الملاحظات الواردة في تقارير مراقبي حسابات صندوق تنمية العراق لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، علما أن الملاحظات الواردة في مسودة تقرير شركة التدقيق الدولية كي بي إم جي (KPMG) عن نتائج تدقيق صندوق تنمية العراق لعام ٢٠٠٩ قد تمت مناقشتها تفصيليا مع ممثلي الشركة في اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المعقود في عمان للفترة ١٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما أطلع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في هذا الاجتماع على تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز المرحلي للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠ عن التدفقات النقدية لصندوق تنمية العراق.

أعتذر للإطالة في هذه الكلمة ولكني أضع أمام سيادتكم والسادة أعضاء المجلس جهود حكومة العراق في محاولة إيجاد خلف كفء لإدارة أموال العراق بما يضمن صحة التصرف في المال العام لمصلحة شعب العراق كما نص على ذلك القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرارات اللاحقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مواصلة مناقشتنا للموضوع في جلسة سرية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.